

اثر المخاطر غير النظامية في درجة الامان المصرفي

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من (2007-2019)

د. نسرین محمد طاهر سعدي الحكيم، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة دهوك (زائر في جامعة نوروز)، إقليم كردستان العراق

مخلص

هدف البحث إلى التعرف على تأثير المخاطر غير النظامية في درجة الامان المصرفي، واستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها: تؤثر المخاطر غير النظامية تأثيراً معنوياً وعكسياً في درجة الامان المصرفي. وتم استخدام عدد من النسب المالية لتحليل البيانات التاريخية للمصارف (عينة البحث) والمكونة من (7) مصارف للفترة من (2007-2019)، وتم استخدام نموذج Panel Data للتعرف على علاقة التأثير بين متغيرات البحث وفق برامج EVIEWS10، وقد تم التوصل من خلال البحث إلى جملة من الاستنتاجات، من أهمها: وجود علاقة عكسية معنوية بين المخاطر غير النظامية ودرجة الامان المصرفي، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات، من أهمها: ضرورة العمل على إيجاد نوع من التوازن بين الامان المصرفي وكل من مخاطر الائتان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، مخاطر العائد. ويتطلب ذلك العمل على الالتزام بالانظمة والقوانين التي يحددها البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالنسب المالية ذات الصلة بالسيولة القانونية والسيولة التجارية، ونسبة الائتان المصرفي، ونسبة حقوق الملكية مقسومة على اجمالي الموجودات.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد، الامان المصرفي.

1. المقدمة

مرتبة متقدمة من الاهداف الاقتصادية والتنموية، وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، فقد تناولنا أثر المخاطر غير النظامية في درجة الامان المصرفي.

2. المحور الاول منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

تقوم المصارف بدور الوسيط المالي بين وحدات العجز المالي والفائض المالي، أي تقوم بإستلام الودائع من الزبائن، وتقديم التسهيلات الائتمانية لزبائن آخرين، ولهذا لاتخلو عملياتها من المخاطر، وخصوصاً المخاطر غير النظامية.

بناءً على ما سبق يمكن مشكلة البحث في وجود مخاطر عديدة يمكن أن تكون لها أثر في درجة الامان المصرفي، لذلك يجب على إدارة المصارف دراسة تلك المخاطر التي تواجهها واقتراح حلول مناسبة، لتخفيف، أو تجنب آثار المخاطر غير النظامية في درجة الامان المصرفي، لذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي:

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر غير النظامية في درجة الامان المصرفي للمصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية؟

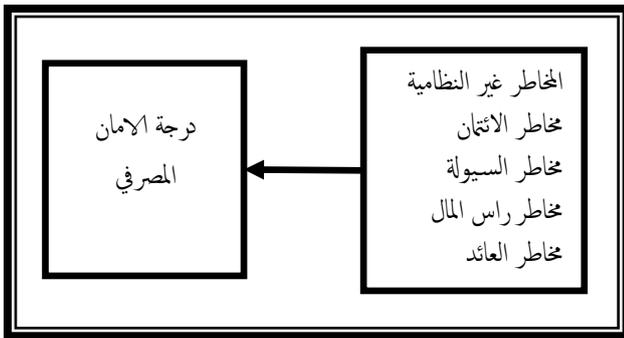
2.2 أهمية البحث

يحتل القطاع المصرفي مركزاً كبيراً في النظم الاقتصادية والمالية، لاله من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الإستثمارات المختلفة، والمصارف في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. وشهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات، كانت نتاجاً للابتكارات المالية، والتقدم التكنولوجي، وتحرير الاسواق المالية، مما أدى إلى زيادة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها كان لزاماً على المؤسسات المصرفية والمالية التوجه نحو الاهتمام بشكل أوسع بإدارة المخاطر عن طريق ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل منها، ويجب ان لاتشكل إدارة المخاطر غير النظامية عائقاً أمام عمل المصارف وتنفيذ أهدافها، فالهدف من إدارة المخاطر، ليس القضاء على المخاطر وانما العناية بتحسين أداء المصارف والحد من المخاطر وخصوصاً غير النظامية وضبطها، والكشف المبكر والسيطرة عليها. وكذلك تمثل درجة الامان المصرفي أحد أبرز أهداف المصارف التجارية التي تسعى إلى تحقيقها وذلك لما لهذا الهدف من أهمية بالغة في جعل تلك المصارف تعمل في بيئة مصرفية آمنة نسبياً، والعمل على تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل

- 5-قياس وتحليل المخاطر غير النظامية واختبار تأثيرها في درجة الامان المصرفي من أجل اثباتها ويمكن اعتبار المخاطر غير النظامية من العوامل الرئيسة التي تؤثر في درجة الامان المصرفي.
- تقديم توصيات للتخفيف والتحوط من المخاطر غير النظامية لرفع مستوى الامان المصرفي.

4.2.2 نموذج البحث الافتراضي:

يحدد نموذج البحث الافتراضي مسارات العلاقة بين المخاطر غير النظامية و الامان المصرفي. ويتضمن نموذج البحث المتغيرات المستقلة، والمتمثلة بالمخاطر غير النظامية والتي يتوقع أن يكون لها تأثير في المتغير المستجيب والمتمثل بالامان المصرفي، ويفترض النموذج وجود علاقة تأثير مباشرة بين المخاطر غير النظامية، وبين درجة الامان المصرفي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1).



المصدر: إعداد الباحثة.

الشكل 1: نموذج البحث الافتراضي

5.2.2 فرضيات البحث

- استكمالاً لمتطلبات البحث تمت صياغة مجموعة من الفرضيات المنبثقة عن نموذج البحث، وهي كما يأتي:
- الفرضية الرئيسة: وتنص على أنه تؤثر المخاطر غير النظامية تأثيراً معنوياً وعكسياً في درجة الامان المصرفي، وتنبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كما يأتي:
- تؤثر مخاطر الائتمان تأثيراً معنوياً وعكسياً في درجة الامان المصرفي.
 - تؤثر مخاطر السيولة تأثيراً معنوياً وعكسياً في درجة الامان المصرفي.
 - تؤثر مخاطر رأس المال تأثيراً معنوياً وعكسياً في درجة الامان المصرفي.
 - تؤثر مخاطر العائد تأثيراً معنوياً وعكسياً في درجة الامان المصرفي.

6.2 عينة البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الموضوعات التي تناولها وعلاقتها بالواقع الحالي للمصارف العاملة في سوق العراق للاوراق المالية، إذ إن المخاطر غير النظامية تعد من العوامل المهمة التي يجب على إدارة المصارف أن تأخذها بنظر الاعتبار، لتحديد درجة الامان المصرفي، لذا تبرز أهمية البحث في توجيه الانظار لأهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي تؤثر في درجة الامان المصرفي. ولوضع روية واضحة لدى إدارة المصارف حول هذه المخاطر ومساعدتهم للقيام بتقليلها والحد منها، كما أن أهمية البحث تكمن في الجوانب الآتية:

- أهمية القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية وأي اختلال في هذا القطاع سيؤثر في باقي القطاعات.
- التعرف على المخاطر غير النظامية وكيفية قياسها، وذلك من أجل العمل على رفع مستوى درجة الامان المصرفي لدى المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية.
- يعد الامان المصرفي من أهم الركائز الاساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط كان، بهدف التقليل من المخاطر التي تتعرض لها، خاصة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة التي تحوط بها مخاطر متنوعة، وذلك من أجل المحافظة على السلامة المالية للمصارف، بغية التوصل إلى نجاح مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمساهمين.

3.2 هدف البحث

- تمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على المخاطر غير النظامية وأثرها في درجة الامان المصرفي، كما يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:
- 1-تحديد المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي وتحديد مصادرها.
 - 2-إعطاء مفهوم شامل حول موضوع الامان المصرفي وتحديد مظاهره والاثار الناجمة عنه.
 - 3-التعرف على درجة الامان المصرفي واهميتها للاطراف المرتبطة بالمصارف كافة..
 - 4-التنبؤ بدرجة الامان المصرفي من خلال تحليل المخاطر المؤثرة فيها.

أما المخاطر غير النظامية فعرفها (الجميل ، 2012 ، 276) بأنها المخاطر غير القابلة للتنوع ، ويقصد بها الخطر الذي يخص المصرف فقط ، والذي يمكن تجنبه بالتنوع وليس لهذا الخطر علاقة بالسوق.

وعرفها (36 : Ismal , 2010) بأنها تمثل الاثار غير المؤاتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد، وأن قياس المخاطر يتطلب الوقوف على تأثير الامور غير المؤاتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية.

في حين عرفها (Kanchu & Kumar , 2013: 147) بانها احتمال حصول الخسارة غير المتوقعة، وغير المخطط لها التي يتعرض لها المصرف نتيجة تقلب العوائد وعدم استقرارها وترى الباحثة بأنها الخسائر التي تنشأ نتيجة لعوامل ينفرد بها المصرف ومن ثم تؤثر في درجة الامان المصرفي للمصارف.

2.3 انواع المخاطر غير النظامية

هناك عدة انواع من المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة رئيسة وسوف يتم التركيز في هذه البحث على بعض منها ،وعلى النحو الاتي:

1.2.3 المخاطرة الائتمانية

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف الزبائن عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل ، وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة (عيسى ، 2010: 77).

والمخاطر الائتمانية هي أيضاً مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل ، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني احتمال التخلف عن السداد يزداد. وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف، أو المركز الائتماني للمنشآت من خلال اسعار الفائدة الاعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت ، أو تراجع قيمة أسهمها. وإن المخاطر الائتمانية ذات أهمية بالغة إذ أن محرز عدد صغير من الزبائن المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة ، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى الاعسار. وتم مراقبة هذه المخاطر عادة من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في المصارف. ورغم أن مثل هذه الاجراءات وجدت حينبدأت المصارف تمارس الاقراض ، إلا أن قياس المخاطر الائتمانية يثير العديد من القضايا ، أولها الارصدرة المعلقة وقت التخلف عن الدفع لانه لا تكون معلومة مسبقاً ، أما بالنسبة للسحوبات على الكشوف ، فإن الاستعمالات المستقبلية لهذه الخطوط تكون غير معلومة ، إذ أن الاستخدامات متروكة ضمن حدود معينة لمبادرة الزبون ، ولذلك فإن المبلغ المعرض للمخاطرة في

تمثلت عينة البحث بعدد من المصارف التجارية والتي بلغ عددها (7) مصارف والتي شكلت نسبة (29%) من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية ، وتم استبعاد المصارف الاسلامية من عينة البحث ، بسبب اختلاف عمل المصارف الاسلامية عن التجارية ، إذ تم اختيار هذه المصارف، بسبب توافر البيانات الخاصة بها ، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث وللمدة (2007) ولغاية (2019). ويمكن إعطاء وصف بسيط لتلك المصارف وكما موضح في الجدول (1):

الجدول 1: المصارف عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	التجاري العراقي	1992/2/11	2004/7/25	مساهمة خاصة	BCOI
2	الموصل للتأمين والاستثمار	2001/8/23	2005/9/1	مساهمة خاصة	BMFI
3	الاتحاد العراقي	2002/9/23	2006/1/30	مساهمة خاصة	BUOI
4	الشمال للتأمين والاستثمار	2003/10/7	2006/9/1	مساهمة خاصة	BNOR
5	اشور للنووي للاستثمار	2005/4/25	2007/11/11	مساهمة خاصة	BASH
6	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2005/8/24	2010/5/11	مساهمة خاصة	BDFD
7	المنصور للاستثمار	2005/9/13	2008/7/1	مساهمة خاصة	BMNS

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

3. المحور الثاني الجانب النظري للبحث

1.3 المخاطر غير النظامية

تتركز مشكلات القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في (إدارة المخاطر) فهذا القطاع يواجه مشكلة مخاطر المستقبل أكثر من غيره ، وعليه أن يطور الاساليب والأدوات والمقاييس التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة . والمخاطر المصرفية قد زادت بشكل كبير في الوقت الحاضر ، والسبب يرجع إلى جانبين أساسيين ، الاول يتعلق ب (إدارة التغيير) في الحياة الاقتصادية، والثاني يرتبط بزيادة (معدلات الترابط والتداخل) بين قطاعات الاقتصاد المختلفة (الشمري ، 2013: 54)

وتعرف المخاطر بشكل عام بانها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل ، بحيث تختلف الاهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع (Emett , 1997: 82) وعرفها (29 , 1998 , Hsichey & Games) بأنها فرصة للخسارة ، بسبب عدم معرفة النتائج الممكنة أو توقع حدوثها.

ويبر عنها (الياس ، 2005: 18) بأنها عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها ، او عدم قدرتها على تمويل الزيادة في موجوداتها وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي في عائد المصرف و خاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للموجودات بتكلفة مقبولة.

اما (الشمري ، 2013: 69) فعرفها بانها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس المال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الاموال المتاحة بشكل مواز وكذلك عن طريق الاقتراض، أو بيع الموجودات.

إن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات، هو مدى كفاية الارصدة النقدية وشبه النقدية ، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في اوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر ، ومن هذا المنطلق على ادارات المصارف ان تتجنب الافلاس، نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطياتها الثانوية، او تصفية قسم من موجوداتها الاخرى لتلبية السحوبات، او منح اقتراض جديد ، وعليه ينبغي ان تتخذ الاجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر، لتقوم الادارة بتنوع مصادر التمويل وادارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة والاحتفاظ برصيد للنقد والموجودات السائلة. ان مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف، لغرض تلبية سحوبات المودعين واتهياز الفرص الملائمة من اجل منح القروض وزيادتها مقارنتها بالمصادر الفعلية او المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات، او تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة ، او الحصول على مطلوبات اضافية . وغالباً ما تقوم المصارف ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالاوراق المالية القصيرة الاجل لتحقيق ميزتين ، اولها سهولة تسييلها ومن ثم اعانة الاحتياطيات الاولية عند الحاجة الى النقد ، وثانيها الحصول من خلالها على فائدة نتيجة الاستثمار في هذه الادوات (الشمري ، 2013: 69-70).

وتقاس مخاطرة السيولة على وفق المعادلة الاتية:

مخاطر السيولة = الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات

وتمثل الموجودات السائلة النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل والارصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية. أما إجمالي المطلوبات، فتمثل الالتزامات القصيرة الاجل، والطويلة الاجل مثل الودائع الجارية والودائع الاجلة وودائع التوفير فضلاً عن عمليات الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية. وتعكس هذه النسبة قدرة الموجودات السائلة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل اصحاب الودائع جميعها. وتشير الادبيات المالية والتحليل المالي إلى أن قدرة المؤسسات المالية على تحمل

المستقبل والذي من المحتمل أن يفقد في حالة التخلف عن الدفع لا يكون معروفاً في مثل هذه الاحوال ، وفي النهاية يصعب تقويم المخاطرة الائتمانية المتراكمة عبر مجموعة من المعاملات سواء أكانت قروضاً أم أدوات سوقية، بسبب تاثيرات التنوع وإذا ما تخلف كل الزبائن عن الدفع في الوقت نفسه على سبيل المثال، لانهم يتقنون للصناعة نفسها، فهذه المخاطرة تكون أهم بكثير مما إذا كانت أحداث التخلف عن الدفع هذه مستقلة ، وتحمي كل المصارف نفسها من هذه المخاطرة باللجوء للتنوع والذي يجعل حالات التخلف عن الدفع المتزامنة مستبعدة جداً وتماماً (عيسى ، 2010: 77-78) .

وتقاس مخاطرة الائتمان على وفق المعادلة التالية:

إجمالي القروض - مخصصات مشكوك في تحصيلها / إجمالي الموجودات

وتقاس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الاموال المتاحة (الموجودات) في عملية الاقتراض ، وتشير الادبيات المالية والاقتصادية إلى أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والائتمان المصرفي ، أو بعبارة أخرى كلما انخفضت قدرة المصرف على توظيف أمواله المتاحة (الموجودات) في عملية الاقتراض كلما زادت عمليات مخاطر الائتمان، وينعكس ذلك على عمليات الائتمان المصرفي، إذ ينخفض معدل حقوق الملكية للموجودات الخطرة من حجمه كما سينخفض هامش الامان المصرفي في مقابلة مخاطر الاستثمار والعكس صحيح، أي كلما انخفضت عمليات مخاطر الائتمان زادت عمليات الائتمان المصرفي، مما ينتج عنه زيادة معدل حقوق الملكية للموجودات الخطرة ، وزيادة هامش الامان في مقابلة مخاطر الاستثمار (Hempel & Simonson , 1999: 61-87)

2.2.3 مخاطر السيولة

تتعرض المصارف من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لاسباب خاصة بهم ، ولا بد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات، إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها، أو ودائع المصارف و المؤسسات الاخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد ، وتوجد لمخاطر السيولة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، إذ عرفها (حاد ، 1999: 72) على انها الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية للحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه المصرف في الحصول على الارصدة النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الموجودات، أو الحصول على ودائع جديدة.

الادبيات إلى أن هناك علاقة وثيقة بين مخاطر رأس المال والامان المصرفي المتمثل بحقوق الملكية للإجمالي الموجودات ، إذكلما زادت مخاطر راس المال أصبح يتطلب زيادة درجة الامان في مقابلة مخاطر الاستثمار ويقضي ذلك زيادة حقوق الملكية من أجل مقابلة مخاطر راس المال، فالعلاقة التي تربط الامان المصرفي بمخاطر راس المال هي علاقة عكسية (خربوش واخرون ، 2004: 68-69).

4.2.3 مخاطر العائد على الاستثمار

هي المخاطر التي يتعرض لها الدخل الصافي بعد استقطاع الضرائب والمصاريف من الدخل الاجمالي وقد تنخفض نسبة الدخل الصافي بصورة مفاجئة بسبب عوامل داخلية، مثل زيادة المصاريف، وذلك بسبب زيادة أعداد العاملين، أو عوامل خارجية ككأثر الظروف الاقتصادية وتغيير القوانين، والتنظيمات وكذلك ضغوط الاسعار التنافسية التي تضيق ارباح المصرف، لذلك يواجه المساهمون انخفاض نسبة صافي الربح وتنخفض قدرة المصرف على النمو مؤثراً ذلك في انخفاض قيمة السهم. ان ارتفاع المخاطر في العمليات الأكثر ربحية قد يستدرج محفظة القروض بالمصرف الى مستوى منخفض من الجودة وقد تساعد الربحية العالية سواء المباشرة، او غير المباشرة على عدم الانتباه الى النمو السريع لمستوى المخاطر وبوجه عام يجب مراعاة الاتي (Rose & Hudgins , 2013: 487):

- لا تقبل العمليات ذات مستوى المخاطر المرتفع إلا في حدود ضوابط واضحة تقلل من المخاطر الى ادنى مستوى ممكن.
- يجب التأكد من مبدأ مهم هو أن الربحية يجب لا تكون على حساب الجودة، ويمكن قياس مخاطر العائد على الاستثمار من خلال المعادلة الآتية:

صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الادارة في استغلال موجودات المصرف، فكلما زاد تمخاطر العائد على الاستثمار قلت درجة الامان المصرفي (خربوش وأخرون ، 2004: 70).

3.3 مفهوم الامان المصرفي

بعد الامان المصرفي من أهم السات الاساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط، حتى تستطيع المحافظة على استمراريتها وقدرتها على مواجهة

الاعباء الناجمة عن مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع وخاصة الجارية منها، يتطلب رفع معدلات الاستثمار في الاوراق المالية قصيرة الاجل من جهة، وسرعة تحويلها إلى نقد من جهة أخرى. ويتطلب على ذلك زيادة قدرة هذه المؤسسات على مواجهة هذه السحوبات، وينعكس ذلك على الامان المصرفي المتمثل بمعدل حقوق الملكية على اجمالي الموجودات، إذكلما زادت درجة مخاطر السيولة، قلت درجة الامان المصرفي والعكس صحيح، أي كلما قلت نسبة مخاطر السيولة زادت درجة الامان المصرفي، وبعبارة اخرى يمكننا القول: إن هناك علاقة عكسية بين درجة الامان المصرفي و مخاطر السيولة (خربوش واخرون ، 2004: 67-68)

3.2.3 مخاطر راس المال

ان مخاطرة راس المال لا تعد مخاطرة مستقلة ، او منفصلة بحد ذاتها وذلك لان كل المخاطر المصرفية تتدخل فيها بصيغة او باخرى وتتاثر براسمال المصرف و من ثم بملاءته ، فضلاً عن ذلك فانها تمثل المخاطرة التي قد يصبح المصرف بسببها عديم الملاءة ويفشل (الشمري ، 2013 : 96). ومخاطر راس المال ، هي المخاطر الناتجة عن عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة ، ولكن من الصعب من الناحية العلمية تحديد مدى كفاية راس المال المصرف التجاري الواحد، او حتى للجهاز المصرفي ككل ، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة (رمضان وجودة ، 2003: 75) فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة والمحافظة على مستوى الامان المناسب ولكن لا يضمن تلك السلامة وحدها وانما يجب ان تتوافر الى جانبه عوامل اخرى لتحقيق السلامة (البيديري ، 2003: 125) ، وان متطلبات الاحتفاظ براس المال الممتلك يرتبط ايجابياً بمستوى المخاطر ،اي كلما زادت مخاطر المصرف، فعليه زيادة راس المال لمواجهة المخاطر المتوقعة (C asu , et. Al., 2006: 275). ويقاس مخاطر الائتمان وفق المعادلة الآتية:

رأس المال الاول (الاساسي) / الموجودات الخطرة:

ويمثل رأس المال الاول راس المال المستثمر، أما الموجودات الخطرة ، فتمثل القروض الطويلة الاجل والاستثمارات طويلة الاجل . وتعكس هذه النسبة قدرة راس مال المصرف المدفوع على تحمل الخسارة الناتجة عن عدم توظيف موجوداته (المتداولة والثابتة). ويتطلب ذلك زيادة رأس مال المصارف التجارية والمؤسسات من اجل مواجهة المخاطر الناجمة عن انخفاض راس مال المصرف (حقوق الملكية). وتشير

- المخاطر المصرفية، ويعرف الامان لغة : طمأنية النفس وسكونها وعدم الخوف (أبو الحاج ، 2006: 10).
- إن تحقيق الأمان المصرفي بداية وقبل كل شيء هو مسؤولية مالكيه ، اما بالنسبة لتحقيق سلامة النظام المصرفي فهي من اهتمامات السلطات العامة.
- والأمان اصطلاحاً، يعني مجموعة من الاحاسيس والمشاعر تتكون لدى الفرد بان حياته ومصالحه، وكذلك مصالح وطنه وجماعته واسرته مصونة ومحمية (أبو الحاج ، 2006: 12).
- الأمان المصرفي مرتبط بشكل حاسم بسلامة سياسات الاقتصاد الكلي.
- يجب أن يتضمن إطار العمل من أجل تحقيق الامان المصرفي هيكل لدعم الحوكمة الداخلية فضلاً عن وضع قواعد لإدارة المخاطر المصرفية والصمود أمام الأزمات المصرفية.
- الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية.

5.3 خصائص الامان المصرفي

- أما الامان المصرفي فهو مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية وغير النظامية، أي بمعنى مدى قدرة راس مال المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في اجمالي الموجودات ومواجهة غير المتوقع فيها على السيولة (مصباح ، 2007: 58).
- ويرى (علي ، 2011: 13-14) أن الأمان المصرفي هو شعور الزبون بأن علاقته مع المصرف ليست في موقع تهديد ، وأن هذا المصرف مؤتمن على مدخراته المالية. ويرى (Al-Afeef & Al-Taani , 2017) بان الاحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية وتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر رأس المال ، ومخاطر العائد.
- إن شعور الزبائن بالأمان في تعاملهم مع المصرف أمر بالغ الأهمية ، إذ كلما زاد الأمان ، نجح المصرف في تحقيق هدفه الاساسي، وهو النمو والبقاء. ويعتمد الأمان في أي مصرف على خصائص متعددة، منها (جميله ، 2017: 6-7):
- قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف، فضلاً عن قيام المصرف بتسييد الإلتزامات إلى أصحابها دون ملاحظة ، كدفع الكفالات التي يقدمها نيابة عن زبائنها.
- التزام المصرف بنشر القوائم المالية الإلزامية المحاسبية ، ومدى درجة الافصاح المحاسبي فيها ، من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ، للوصول إلى معلومات واضحة وملائمة ، وذات موثوقية عالية ، قابلة للمقارنة مع معلومات الأخرى.
- قدرة المصارف على ايلاء العناية والشفافية اللازمة لدى تقديم وشرح خدماتها المختلفة لزبائنها ، مع تجنب المغالاة والتزام المصدقية في الرد على استفساراتهم.
- السرية: إن المعاملات بين المصرف وزبائنه تقوم على الثقة المطلقة ، وفي العاملين لديه ، فالمودع حينما يودع أمواله في المصرف، إنما يعهد لذلك الأخير ببعض خصوصياته التي تعد جزءاً من اسراره الخاصة ، فلا يجوز للمصرف ان يعلنها والا انصرف المودعون عنه ، كذلك فإن المقترضين من المصرف يعدون حاجتهم للقرض سراً خصوصاً بهم ، واعلانه يضر بسمعتهم المالية ويزعزع ثقتهم فيه، لذلك يجب على المصرف الحفاظ على السرية المصرفية للزبائن ، ومعاينة من يتورط في نشر معلومات او بيانات تخص الزبائن في المصرف فالزبون لا بد أن يعلم تماماً أن أمواله وسرية حساباته المصرفية في أمان.

- كما عرفه (حمزة و بن علي ، 2019: 224) بأنه الحالة التي يكون المصرف قادراً على سداد التزاماته، أو تلبية الطلب على السيولة من الزبائن على المدى القصير فضلاً عن الصمود والاستمرارية في مواجهة المخاطر والازمات التي تواجه المصارف، وذلك من خلال المركز المالي، اي (الملاءة المصرفية) الذي يتمتع به المصرف.
- وترى الباحثة ان قدرة المصرف على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها، كحقوق الملكية الخاصة والمتمثلة براس المال والاحتياطيات، والارباح المحتجزة.
- ويقاس الامان المصرفي على وفق المعادلة الاتية (Kharush et.al , 2004:30) و (Hemple , 1999:15):

الامان المصرفي = حق الملكية / اجمالي الموجودات

4.3 مبادئ الامان المصرفي

تتمثل مبادئ الأمان المصرفي فيما يأتي (بن بوزيان وآخرون ، 2014: 123):

- السيولة: هي الاساس الذي تقوم عليه الثقة بين المصرف وزبائنه ، من مودعين ومقترضين ، وتشكل اختباراً عملياً لمصداقية المصرف في ما التزم به تجاه المودعين ، من حفظ أموالهم بأمان ، وردّها لهم عند الحاجة اليها ، وتلبية طلبات الزبائن من المقترضين ، ودون وجود هذه السيولة، تهدد حقوق المودعين ، كما تهدد حقوق المقترضين ، وسيكون وجود المصرف نفسه في خطر ، لذا يجب اعطاء السيولة اولوية مطلقة بين جميع اولويات إدارة المصرف ، باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها ، ولو لفترة قصيرة.
- الصورة الذهنية للمصرف عند الزبائن: يجب العمل على نشر الوعي المصرفي بين الزبائن ، ومحاولة اقناعهم بأن المصرف عبر مختلف خدماته التقليدية والالكترونية هو مكان آمن لأموالهم.
- إن التنافس والتعاون البناء بين المصارف يعد أمراً حيوياً للتوصل إلى مناخ مصرفي سليم ، ولذلك يجب عدم اندفاع المصرف نحو المنافسة على حساب عوامل الأمان ، أو أن يخل بتعهداته تجاه المصارف الزميلة.
- الانتشار الجغرافي للفروع: إن المصارف تسعى دائماً لتوسيع نشاطها ، وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها، وكثرة الفروع وانتشارها تشعر الزبون بالراحة والأمان في تعامله مع المصرف ، نتيجة توزيع المخاطر التي يمكن أن يتعرض اليها المصرف على جهات مختلفة، كما يمكن تعويض خسارة هذا الفرع من الارباح الناتجة في الفروع الأخرى.
- مواجهة عمليات غسيل الأموال ، وتمويل الارهاب والجرائم التي تقع على أموال المصرف تعد خطراً قائماً على المصارف جميعها ، لذلك على المصارف أن تتعاون وتنسق فيما بينها ، للتأمين ضد هذه المخاطر.
- التشريعات السائدة في الدولة التي تنظم عمل الجهاز المصرفي ومدى التزام المصرف بها ، كتحديد الحدود الدنيا لرأس المال ، وتحديد الاحتياطات النقدية القانونية والاختيارية وغير ذلك.
- وضع الدولة الاقتصادي العام: كلما كان هناك استقرار اقتصادي في الدولة أقبل المودعون بثقة للايداع في مصارفها.
- من جانب المصرف: من المعلوم أن مدخرات ودائع الزبائن هي المكون الرئيس لموارد المصارف ، فضلاً عن حقوق الملكية وهذه الموارد التي تعد الركيزة الاساسية في عمل المصرف، إذ تستخدم للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية ، من ناحية، واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية من ناحية اخرى ، مما يعني ان تهديد هذه الودائع يعد تهديداً لميزانيات هذه المصارف ومن ثم مدى قدرتها على الاستقرار.
- من جانب الزبون: الامان المصرفي مهم للزبائن، للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد، وذلك للمحافظة على اموالهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن.
- من جانب الاقتصاد: إن ثقة الزبائن في مصرف معين ليس شأنًا خاصاً بهذا المصرف بمفرده، بل هي شأن عام وقد ينتقل هذا الانطباع إلى اقتصاد الدولة ككل، فزعزعة ثقة الزبائن بمصرف معين، قد تؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية، وقد ينتقل هذا الانطباع الى فئات اخرى في المجتمع، مما يخلق عزوفاً عاماً بين الافراد عن التعاملات المصرفية بوجه عام، مما يضر بالقطاع المصرفي وباقتصاد الدولة ككل.
- زيادة الثقة بالمصارف: وذلك عن طريق تعامل الزبائن والمودعين مع المصارف عن طريق الايداع والادخار فيها ، وذلك من خلال اطمئنانهم على استرجاع ودائعهم ، ومن ثم زيادة مصادر الاموال في المصارف التي تعد من الموارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الاستثمار ، وهو ما ينجر عنه ارتفاع العوائد في المصارف.
- ارتفاع النمو الاقتصادي: يؤدي الامان المصرفي إلى استقرار الجهاز المصرفي ، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للمصرف الناتج عن زيادة ايداع وادخار الزبائن لمدخراتهم في المصرف، بسبب وجود هذا الاستقرار مما ينجم عنه زيادة في تمويل وإقراض المشاريع الاستثمارية، فينتج عن ذلك إجراء زيادة حجم الانتاج، وزيادة النمو الاقتصادي.

6.3 أهمية الأمان المصرفي

تتلور أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاثة جوانب، وكالاتي (شاهين وبهية ،

2011: 25) و (عمرن ، 2015: 19):

على السيولة بتكاليف منخفضة، لتسديد التزام المودعين وارتفاع حجم توظيفات المصرف مما يؤدي ذلك إلى زيادة رأس مال المصرف.

د. استقرار الإدارة داخلياً في ظل الوضعية المالية المريحة للمصرف، وهذا نتيجة لتوفرهم على الخبرة الكافية وقلة الصراعات بين المساهمين خاصة في ما يخص تغلب المصالح الخاصة.

هـ. ارتفاع الروح المعنوية للعاملين وتمسكهم بالعمل المصرفي خاصة في ظل الارباح التي يحققها المصرف والتي تعود عليهم بايجاب في تحسين رواتبهم.

و. الانخفاض المستمر في إدارة شؤون المصرف يجعل من إدارة المصرف تسعى الى زيادة النمو والتوسع في السوق المصرفي، وذلك من خلال فتح بعض الفروع الجديدة للمصارف.

ز. الاستقرار في حجم سحب الودائع من طرف المودعين، خاصة في ظل وجود المراكز المالية المريحة للمصرف.

ح. قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير.

ط. زيادة الطلب على خدمات ومنتجات المصرف وارتفاع حجم الابداع فيه، نظراً لثقة المتعاملين والمستثمرين من مقدرتهم على رد اموالهم للمصرف على رد اموالهم الموظفة عنده مما ينتج عنه تحسين الموقف التنافسي له في السوق المصرفي.

2.8.3 المظاهر الخارجية

وتتمثل في:

- أ. الارتفاع المستمر والواضح في القيمة السوقية لأسهم المصرف المسجلة في بورصة الاوراق المالية.
- ب. قدرة المصرف على المنافسة السعرية المتمثلة، نظراً لزيادة حجم التوظيفات المختلفة المدرة للعوائد.
- ج. استقرار سمعة المصرف مع المتعاملين في سوق النقد.
- د. التزام المصرف بتسديد مستحققاته الضريبية لمصلحة الضرائب.

9.3 العوامل المؤثرة في درجة الامان المصرفي

يتأثر أمان المصارف باختلاف أنواعها بالبيئة المصرفية التي تتناول فيها نشاطها، ويمكن حصرها في العوامل الداخلية والعوامل خارجية.

1.9.3 العوامل الداخلية

- استقرار وجذب التدفقات النقدية القصيرة وطويلة الاجل، وذلك نتيجة لتوفير مؤشرات الامان واستقرار المصارف.
- تحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل، إذ إن تحقيق الامان المصرفي يؤدي بالضرورة إلى وجود نظام مصرفي مستقر قادراً على سداد التزاماته سواء المحلية، او الدولية.
- تحسين أداء الشركات والمشاريع الممولة من قبل المصارف: بسبب قدرة المصارف على تقديم حجم التمويل اللازم، وخاصة في المراحل الصعبة، فإن لها أثر في السياسة النقدية والمالية، إذ يسهم الامان المصرفي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها استقرار الاسعار، فإذا مأخذنا في الاعتبار أن الجهاز المصرفي يمثل حلقة ممتدة في تحقيق انسجام السياسة النقدية، فإن أي خلل في احد مؤسساتها سيؤثر سلباً في اهدافها، كما يؤثر الامان المصرفي في السياسة المالية من خلال ارتفاع حجم الايرادات في شكل ضرائب على أرباح المصارف وانخفاض حجم التكاليف الناجمة عن قيام السلطات المختصة في إدارة شؤون المؤسسات المصرفية.
- الأثر في القطاع الخارجي: يؤثر الامان المصرفي في ميزان المدفوعات من خلال اسهامه في زيادة عمليات تصدير المنتجات والخدمات، وذلك لسهولة حصول المنشآت المصدرة على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية عمليات التصدير، كما يسهم أيضاً في استقرار رؤوس الاموال داخلياً، مما يكسب الدولة للاحتياطيات النقدية بالعملة الصعبة مما ينعكس بصورة ايجابية (فائض) على حساب راس المال.

8.3 مظاهر الامان المصرفي

يمكن تقسيم مظاهر الامان المصرفي بالاتي (حمزة و بن علي، 226:2019-227):

1.8.3 المظاهر الداخلية

وتتمثل في:

- أ. استقرار النسب المالية المستخرجة من تحليل المراكز المالية على فترات متتالية وعلى رأسها نسب السيولة والربحية وجودة الموجودات.
- ب. التوازن في الهيكل المالي للمصرف.
- ج. ارتفاع الارباح التشغيلية وتحسينها لفترات متتالية واحتمال استمراره لسنوات قادمة، نظراً لقلة حجم الخسائر التي تلحق بالمصرف من جراء سعيه للحصول

- هـ. عدم تلاؤم موجودات و مطلوبات المصرف: يقصد به عدم كفاية الموجودات لتغطية مخاطر الالتزامات التي يمكن ان يتعرض لها المصرف ، خاصة الطويلة الاجل منها ، ويكون المصرف معرضاً للتعثر ، بسبب التوسع في منح القروض ، واتاحة المصرف سحب الودائع في اي وقت وعدم الاحتفاظ بالسيولة، كلها عوامل من شأنها أن تؤثر في امان المصرف (بن سليت ، 2017: 71).
- و. تنوع المحفظة المالية للمصرف: يؤدي تنوع الموجودات في المصارف إلى تقليل المخاطر المصرفية من جهة، و زيادة في العائد من جهة اخرى، مما يجعل المصرف في وضعية مالية مريحة تسمح له بمواجهة الظروف الطارئة التي تحيط به (حمزة و بن علي ، 2019: 228)
- ز. العوامل النوعية: تعد العوامل النوعية الممثلة في جودة الخدمات المصرفية ، والاداء التسويقي للمصرف ، وكفاءة العنصر البشري في المصرف، من أهم العوامل المؤثرة في درجة الامان المصرفي ، خاصة في ظل اشتداد المنافسة بين المصارف، وذلك لان جودة الخدمة المصرفية وكفاءة العنصر البشري وكذلك الاداء التسويقي يؤثر في شعور الزبون بالامان المصرفي ، وذلك حسب راي أغلب الزبائن ، إذ أن تنوع الخدمات المصرفية المقدمة وتطويرها بشكل مستمر ومتطابق مع الوعود والانشطة الاعلامية التي يروجها المصرف، تجعل الزبون متمسكاً أكثر بالمصرف ، مما يؤدي ذلك إلى زيادة في عوائد المصرف، وهو ما يساعدها في المواجهة والصمود أمام المخاطر المصرفية (جميلة ، 2017 : 9-10)
- ح. مشكلة الديون المتعثرة: تؤدي الديون المتعثرة في أي مصرف إلى تجميد جزء كبير من موارده، مما يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة استثمارات المصرف، وهذا ما يؤثر سلباً في ربحيته ومن ثم على الامان المصرفي (المبارك، 2005: 9)

2.9.3 العوامل الخارجية

- د. الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية: إن غياب خصائص الإدارة الكفوءة تساعد في تعرض المصارف للكثير من الصعوبات، بسبب ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية وعدم القدرة على تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، مما تنعكس بصورة سلبية على الامان المصرفي (حمزة و بن علي، 2019: 228)
- د. الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية: إن غياب خصائص الإدارة الكفوءة تساعد في تعرض المصارف للكثير من الصعوبات، بسبب ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية وعدم القدرة على تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، مما تنعكس بصورة سلبية على الامان المصرفي (حمزة و بن علي، 2019: 228)

الشديدة بين المصارف والمبنية على اساس غير سليمة نتيجة التهافت على استقطاب الزبائن أنفسهم تؤدي بهم إلى الاسهام في تهرج منتظم مفاده وعي مفقود بين قرارات الاستثمار والاقراض (غنيم ، 1995: 45).

4. المحور الثالث الجانب العملي للبحث

1.4 الجانب التحليلي للبحث

1.1.4 مخاطر الائتمان

تشير إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين، أو فوائدهما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها، أو معدومة، وتم قياس هذه المخاطر من خلال نسبة اجمالي الائتمان - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/ اجمالي الموجودات.

وان ارتفاع قدرة المصرف على منح القروض المصرفية يؤدي الى زيادة مخاطر عدم التسديد، وتم تحليل مخاطر الائتمان عن طريق النسبة المذكورة ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة ، إذ تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (2) ، إذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (20.62%) لدى المصارف المبحوثة كافة ولسنوات البحث جميعها وحسب المؤشر الكلي ، وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف تواجه مخاطر ائتمان مرتفعة. إذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر مخاطر الائتمان كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج الجدول (2) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت مخاطر مرتفعة حسب المؤشر السنوي لكافة المصارف ، إذ بلغ المؤشر السنوي لاعلى مخاطر الائتمان خلال الاعوام (2015) ، (2014) ، (2013) ، (2012) ، (2010) ، (2011) وبنسب (35.5%) ، (31.31%) ، (28.52%) ، (26.78%) ، (21.76%) ، (21.50%) ، حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وهذا يمكن القول أن المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات تمكن من منح الائتمان بشكل أكبر من السنوات الاخرى ، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى قدرة المصارف على زيادة حصولها على الودائع لمنح الائتمان، وزيادة جذب ثقة المودعين، وزيادة رغبة الافراد في الادخار ، او نتيجة ارتفاع سعر الفائدة على الودائع مما ادى ذلك الى قيام المصرف اتباع سياسة توسعية لمنح الائتمان، وادى ذلك الى زيادة حالات عدم التسديد من قبل الزبائن.

الجهاز المصرفي على القيام بدور الوساطة وخصوصاً منح الائتمان، وتوفير السيولة كما تؤثر طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة في سلامة الجهاز المصرفي ، وبذلك لا يمكن تأسيس نظام سليم ومستقر يتمتع بالديمومة مالم يتم توفير سياسات اقتصاد كلي مستقر تسهم في تطوير المتغيرات الاقتصادية(الحجا ، 2015: 5).

ب. الاسباب التشريعية: تتمثل في قصور القوانين التي تحكم اعمال المصارف من حيث عدم شمولها وتغطيتها لكثير من الثغرات التي تظهر في الاعمال المصرفية، والتي لا تساعد في اتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب مثل عدم تناسب الاجراءات والتعليقات التي تتخذها السلطة النقدية مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض المصارف، وقصور التشريعات المصرفية فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة لحالات التعثر، ويجاد حلول سريعة قبل تصفية المصرف (حمزة وبن علي، 2019: 228).

ج. التدخل الحكومي: تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال المصرف، إذ تعتمد إلى استخدام المصارف التي تملكها لتمويل مشاريع مشكوك في مردوديتها وربحيتها، كما ينظر إليها على أنها الممول الرئيس للخرينة العمومية من خلال إقراض القطاع العام بمعدلات كبيرة نتيجة الاداء السيء للشركات الممولة مما ينعكس على مستقبل المصرف، ويجعلها غير قادرة على الصمود لأي أزمة كانت(محمد ، 2014: 79)

د. عوامل تنظيمية إن عدم وجود كل من رقابة وإشراف مصرفي فعال ونظام محاسبي ناجح وتبني نظام تأمين على الودائع ، فضلاً عن ضعف الحوكمة المصرفية ، كلها عوامل تؤثر بأثر سلبي في درجة الامان المصرفي ، بحيث تنكسب فعالية ونجاعة الانظمة المحاسبية واجهزة الرقابة أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالافصاح على الديون المنتعرة ، فضلاً عن درجة التزام المصرف بالقوانين سواء منها المحلية، أو التي لها علاقة بتوصيات دولية من الهيئات العالمية ، كلجنة الرقابة المصرفية ، إلى التقليل من المخاطر المصرفية بأنواعها التي تعد عاملاً مهدداً للامان المصرفي فضلاً عن ذلك تهدف إلى التقليل من حدوث أزمات مالية (حمزة و بن علي ، 2019: 230).

هـ. بنية السوق المصرفية: تحت المنافسة الشديدة المصارف على تحمل مخاطر مرتفعة غير ملائمة خصوصاً بتسعير غير مناسب مع المخاطر ، إذ إن إمكانية سلوك المخاطر المرتفعة يكون بكثرة في سوق شديدة المنافسة ، فالمنافسة

المصارف	المصرف	المصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف
التجاري موصل	الاتحاد الشمال اشور	والفرات للتنمية المنصور	العراقي للتنمية	الدولي والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار
2007	7.05	16.41	0.09	29.01	5.43	34.37	8.39	14.39
2008	4.96	12.83	0.90	19.90	1.23	19.94	2.74	8.93
2009	3.20	31.86	11.05	22.61	1.95	33.31	9.51	16.21
2010	0.18	35.57	37.35	25.15	11.75	22.20	20.13	21.76
2011	0.34	32.44	22.29	29.22	25.95	16.12	24.16	21.50
2012	0.79	42.83	25.28	27.61	18.92	55.51	16.53	26.78
2013	1.18	27.40	52.00	30.44	27.25	60.22	1.14	28.52
2014	1.59	47.44	50.31	29.58	19.64	54.04	11.56	31.31
2015	2.19	42.93	79.88	40.86	2.74	68.28	10.22	35.30
2016	2.34	42.02	0.07	35.57	2.57	12.41	10.37	15.05
2017	1.29	38.88	0.07	37.56	2.78	29.67	8.87	17.02
2018	0.27	27.09	0.01	44.44	1.20	27.98	7.14	15.45
2019	0.25	27.99	0.51	45.68	3.53	25.46	7.47	15.84
المتوسط	1.97	32.75	21.52	32.13	9.61	35.37	10.63	20.62

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

2.1.4 مخاطر السيولة

تظهر مخاطر السيولة عندما يقوم المدعون بسحب اموالهم مباشرة من المصرف، فعلى المصرف ان يقتصر اموالاً اضافية او يبيع بعض موجوداته لمواجهة السحوبات، وتم اجراء تحليل مالي لمؤشر السيولة في المصارف عينة البحث بحسب مؤشر النقدية، وذلك بقسمة النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف على اجمالي الودائع، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر السولة والعكس صحيح.

وتم تحليل مخاطر السيولة عن طريق النسبة المذكورة ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة اذ تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (3)، إذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (75.65%) لدى المصارف المبحوثة كافة وللسنوات البحث جميعها وحسب المؤشر الكلي، وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف تواجه مخاطر سيولة منخفضة. إذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر مخاطر السيولة كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (3) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت نسباً مرتفعاً حسب المؤشر السنوي و للمصارف، إذ بلغ المؤشر السنوي لاعلى نسبة لمخاطر الاعوام (2014)، (2013)، (2015)، (2012)، (2010)، (2011)، (2009) وينسب (96.19%)، (96.04%)، (96.01%)،

وسجلت المصارف المبحوثة نسباً أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لمخاطر الائتمان خلال السنوات (2017)، (2009)، (2019)، (2018)، (2016)، (2007)، (2008) وبنسب (17.02%)، (16.21%)، (15.84%)، (15.45%)، (15.05%)، (14.39%)، (8.93%) حسب الترتيب التنازلي للنسب. وتعود اسباب انخفاض مخاطر الائتمان الى عدم قدرة المصارف الى منح الائتمان بشكل كبير وهذا بسبب قيام المودعين بسحب نسب عالية من وداثعه جراء الاحداث التي مر بها البلد من حالات الحرب، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بهذا لم يتمكن المصرف من زيادة مصادر تمويل الائتمان، لهذا فقد تعرضت المصارف لمخاطر الائتمان اقل خلال هذه السنوات.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل نسبة مخاطر الائتمان والمذكورة في الجدول (2) وعلى المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الاتية:

— ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان لعدد من المصارف عن المتوسط العام لأعوام البحث جميعها، والبالغ (20.62%) وهي كل من (مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار)، (مصرف موصل للتنمية والاستثمار)، (مصرف الشمال)، (مصرف الاتحاد العراقي)، وبنسب (35.37%)، (32.75%)، (32.13%)، (21.52%) حسب الترتيب التنازلي للنسب وعلى التوالي، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الى ارتفاع معدلات الودائع، وزيادة قدرة المصارف على رسمة راس مالها لتمويل الائتمان، وقيام المصارف بمنح الائتمان، سعياً وراء تحقيق ربحية عالية، ادى هذا بالنتيجة الى ارتفاع المخاطر المرتبطة بالائتمان في تلك المصارف.

— أما المصارف المبحوثة التي بلغ فيها المتوسط الحسابي لمخاطر الائتمان نسب ادنى للمتوسط العام وهي كل من (مصرف المنصور للاستثمار)، (مصرف اشور الدولي للاستثمار)، (المصرف التجاري العراقي) بنسب (10.63%)، (9.61%)، (1.97%)، ويعزي سبب ذلك الى قيام المصارف باتباع سياسة انكماشية للائتمان للمحافظة على مستوى معقول من الامان المصرفي.

الجدول 2: مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث

وهذا يعني ان هذه المصارف تعرضت لمخاطر اعلى للسيولة، مقارنة بباقي المصارف في عينة البحث.

الجدول 3: مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث

المصارف	المصرف التجاري	المصرف الموصل	المصرف الائتاد الشمال اشور	المصرف دجلة المنصور	المصرف المصرف المتوسط
السنوات العراقية للتتمة والاستثمار	العراقى	الدولي والفرات للاستثمار	للاستثمار للتتمة والاستثمار	للاستثمار	للاستثمار
2007	81.65	9.65	8.00	98.18	42.86
2008	85.56	97.50	8.46	98.04	18.13
2009	98.64	97.16	92.62	95.55	95.99
2010	101.70	95.87	91.96	95.57	94.87
2011	99.37	97.12	94.37	87.03	91.84
2012	99.39	100.67	98.16	88.56	93.47
2013	99.52	98.86	96.49	94.51	93.18
2014	99.68	98.28	97.44	94.59	93.75
2015	99.77	98.56	96.17	91.23	93.55
2016	30.11	82.49	0.09	55.01	91.46
2017	61.11	76.22	0.09	19.02	91.09
2018	32.97	72.77	0.06	8.56	91.44
2019	45.14	68.29	12.21	8.48	89.43
المتوسط	79.59	84.11	53.55	71.87	83.13

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

3.1.4 مخاطر راس المال

تشير مخاطر رأس المال إلى أن القيمة السوقية للموجودات اقل من القيمة السوقية للمطلوبات، وتحسب مخاطر راس المال من خلال المعادلة الآتية (راس المال الاساسي / موجودات المخاطرة) وتظهر هذه النسبة انه كلما انخفضت، دلت على ارتفاع مخاطر راس المال ، وكلما زادت، دلت على انخفاض مخاطر راس المال (Casu , et., all , 2006: 260-267).

وتم احتساب النسبة المذكورة من واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة إذ تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (4) ، إذ تبين أن هذه النسبة قد بلغت (64.12%) للمصارف كافة ، ولسنوات البحث جميعها وهذه النسبة تشير إلى أن المصارف المبحوثة يزداد فيها كفاية راس المال بشكل يسهم في تغطية الخسائر التي يتعرض لها المصرف من مخاطر راس المال ، وكانت النتائج التفصيلية لتحليل مخاطر راس المال كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: سجلت المصارف المبحوثة اعلى نسبة والتي تفوق المتوسط العام في السنوات (2019) ، (2015) ، (2014) ، (2013) ، (2016) وبنسب (80.81%) ، (83.00%) ، (75.92%) ،

(95.78%) ، (95.34%) ، (94.09%) ، (89.98%) حسب الترتيب التنازلي للنسب ، وهذا يمكن القول ان المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات تمكنت من مواجهة سحبوبات الزبائن ، ويمكن ان نرجع سبب ذلك الى قيام المصارف بالاحتفاظ بسيولة عالية لديمهم في الصندوق ولدى المصارف ولدى بنك المركزي .

وسجلت المصارف المبحوثة نسباً ادنى من متوسط العام وفق مؤشر المخاطر خلال السنوات (2008) ، (2007) ، (2016) ، (2017) ، (2019) ، (2018) وبنسب (67.92%) ، (54.39%) ، (53.03%) ، (50.23%) ، (48.75%) ، (45.60%) حسب الترتيب التنازلي للنسب مما يعني المصارف تواجه مخاطر عالية للسيولة خلال هذه السنوات.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل مؤشر مخاطر السيولة والمذكورة في الجدول (3) وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع مؤشر نسبة المخاطرة لعدد من المصارف عن المتوسط العام لأعوام البحث جميعها والبالغ (75.65%) وهي كل من (مصرف المنصور للاستثمار) ، (مصرف الموصل للتتمة والاستثمار) ، (مصرف اشور الدولي للاستثمار) ، (المصرف التجاري العراقي) وبنسب (94.63%) ، (84.11%) ، (83.13%) ، (79.59%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، مما يشير هذا إلى أن هذه المصارف قد حققت مخاطر سيولة منخفضة ، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى زيادة الاحتفاظ بالتقديرة والموجودات ، وعدم استثمارها في العمليات المصرفية، ورغبتها في المحافظة على نسبة سيولة عالية والتي يمكن ان تخفض من احتمالا التعرض لمخاطر السيولة.

- انخفاض مؤشر مخاطر السيولة لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام للمصارف كافة ، ولسنوات البحث جميعها والبالغ (75.65%) ، وهي كل من (مصرف الشمال) ، (مصرف دجلة والفرات للتتمة والاستثمار) ، (مصرف الائتاد العراقي) وبنسب (71.87%) ، (62.65%) (53.55%) على التوالي حسب ترتيب التنازلي للنسب

المصارف المصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف المتوسط
التجاري موصل	الاتحاد الشمال	اشور	دجلة	المنصور	السنوات العراقية	للتنمية والاستثمار	الدولي والفرات للاستثمار والتنمية والاستثمار	
2007	38.58	77.74	7.36	73.08	100.29	9.58	75.65	54.61
2008	71.32	39.62	6.50	85.36	18.67	81.32	47.39	50.03
2009	32.41	63.00	80.58	46.49	50.38	44.68	82.01	57.08
2010	37.18	46.96	91.49	24.53	81.24	42.62	58.67	54.67
2011	72.19	53.99	98.20	36.10	101.93	18.77	56.76	62.56
2012	64.09	75.21	39.48	29.91	81.49	16.42	74.86	54.49
2013	104.87	83.49	52.28	35.91	152.79	35.25	43.33	72.56
2014	79.45	78.88	62.52	44.29	185.70	39.26	41.31	75.92
2015	92.76	109.41	46.77	47.99	223.22	31.01	29.83	83.00
2016	81.67	103.43	0.40	61.68	60.04	48.44	128.11	69.11
2017	74.53	90.31	0.43	123.28	56.85	11.73	52.77	58.56
2018	83.98	113.46	32.19	35.65	62.49	12.98	80.77	60.22
2019	101.31	103.14	167.89	22.18	55.66	14.10	101.30	80.81
المتوسط	71.87	79.90	52.78	51.27	94.67	31.24	67.14	64.12

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

4.1.4 مخاطر العائد

يمكن تحليل المخاطر التي تواجه المصارف المبحوثة عن طريق مؤشر العائد على الموجودات، إذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي الموجودات ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، إذ أن زيادة هذه النسبة تشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المصرف باعتبار ربحية تسهم في تغطية الخسائر المحتملة التي تواجه المصارف، إذ تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (5) والتي اشرت إلى أن هذه النسبة قد بلغت (3.44%) لدى المصارف كافة ولجميع سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، وتشير النتائج إلى أن المصارف المبحوثة لديها القدرة على تحقيق ربحية قدرها (3.44%) من اجمالي الموجودات. إذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج التحليل في الجدول (5) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة حققت مستويات ربحية منخفضة حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، إذ سجلت المصارف عينة البحث في مدة الدراسة أعلى نسبة لمؤشر مخاطر العائد والتي تفوق المتوسط العام في السنوات (2017)، (2016)، (2010)، (2013)، (2007)، (2015)، (2012)، وبنسب (5.64%)، (5.39%)، (4.36%)،

(72.56%)، (69.11%) وارتفاع هذه النسبة يشير إلى قوة المركز المالي للمصارف وانخفاض مخاطر راس المال، وسجلت المصارف المبحوثة معدلاً ادنى من المتوسط العام وفق مؤشر مخاطر راس المال خلال السنوات (2011)، (2018)، (2017)، (2009)، (2006)، (2010)، (2007)، (2012)، (2008) وبنسب (62.65%)، (60.22%)، (58.56%)، (57.07%)، (54.67%)، (54.61%)، (54.49%)، (50.03%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، وتشير هذه النسب إلى ان المصارف تتعرض لمخاطر راس المال أكثر من السنوات الاخرى، وعلى الرغم من ذلك الارتفاع من المخاطرة إلا ان نسبة كفاية راس المال تبقى أكثر بكثير من نسبة المعيارية البالغة (10.5%) حسب مؤشر بازل3.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل لنسبة مخاطر راس المال المذكورة في الجدول (4) على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة وكالاتي:

- ارتفاع نسبة مخاطر راس المال عن المتوسط السنوي لهذا المؤشر تشمل كلاً من (مصرف اشور الدولي للاستثمار)، (مصرف موصل للتنمية والاستثمار)، (المصرف التجاري العراقي)، (مصرف المنصور للاستثمار) وبنسب (94.67%)، (79.90%)، (71.87%)، (67.14%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، وهذه الزيادة في كفاية راس المال تعكس قدرة المصارف على تغطية الخسائر المحتملة واحتمال تعرض هذه المصارف لمخاطر راس المال اقل من المصارف الاخرى في عينة البحث.

- انخفاض نسبة مخاطر راس المال عن المتوسط العام في كل من (مصرف الاتحاد العراقي)، (مصرف الشمال)، (مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار)، وبنسب (52.78%)، (51.27%)، (31.24%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ويمكن ان نرجع سبب ذلك الانخفاض الى عدم قدرة تلك المصارف على زيادة راس مالها الى حدود معينة ومن ثم تعرض هذه المصارف لمخاطر راس المال أكثر من المصارف الاخرى.

الجدول 4: مخاطر راس المال للمصارف عينة البحث

المصارف التجاري موصل السنوات العراقي والاستثمار	المصارف الاتحاد الشال العراقي والاستثمار	مصرف اشور الدولي للاستثمار والاستثمار	مصرف دجلة والفرات للاستثمار والاستثمار	مصرف المنصور للاستثمار والاستثمار	مصرف المتوسط
0.06	0.45	0.06	0.06	0.06	0.49
0.68	0.33	0.48	0.48	0.48	3.11
1.84	2.35	2.58	2.58	2.58	3.26
6.50	6.94	1.43	1.43	1.43	4.36
2.90	2.65	1.47	1.47	1.47	3.23
4.50	2.92	1.91	1.91	1.91	3.63
2.65	8.50	1.79	1.79	1.79	4.28
2.05	2.03	0.36	0.36	0.36	1.48
1.75	0.09	6.88	6.88	6.88	3.82
1.79	0.86	3.76	3.76	3.76	5.39
1.20	1.10	2.72	2.72	2.72	5.46
0.24	0.63	0.29	0.29	0.29	0.86
0.15	0.83	2.56	2.56	2.56	1.63
2.02	2.59	3.68	3.68	3.68	3.44

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

5.1.4 درجة الامان المصرفي

يتم قياس هذه الدرجة من خلال (حق الملكية / اجمالي الموجودات) وتظهر هذه الدرجة أنه كلما زادت، تدل على ارتفاع درجة الامان المصرفي، وكلما انخفضت، دلت على انخفاض درجة الامان (خريوش، 2004: 12)، إذ تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (6) والتي اشرت إلى أن هذه النسبة قد بلغت (40.88%) للمصارف كافة، ولأعوام البحث جميعها، إذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج التحليل في الجدول (6) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت مستويات أمان منخفضة حسب المؤشر السنوي لهذه النسب، إذ سجلت المصارف عينة البحث في الفترة المبحوثة اعلى نسبة لدرجة الامان والتي تفوق المتوسط العام في السنوات (2012)، (2008)، (2009)، (2007) ونسب (61.45%)، (59.70%)، (57.34%)، (50.22%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وسجلت المصارف المبحوثة ادنى نسب من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لدرجة الامان المصرفي من خلال السنوات (2011)، (2013)، (2014)، (2015)، (2016)، (2017)، (2018)، (2019) ونسب (40.27%)، (35.50%)، (31.91%)،

(4.28%)، (4.19%)، (3.82%)، (3.63%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وهذا يشير الى ان خلال هذه السنوات كانت المصارف قادرة على ادارة استثماراتها بشكل جيد، بحيث تستطيع تغطية الخسائر التي تتعرض لها المصارف، وسجلت المصارف المبحوثة أدنى نسب من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لمخاطر العائد من خلال سنوات (2009)، (2014)، (2008)، (2008)، (2019)، (2014)، (2018)، ونسب (3.26%)، (3.23%)، (3.11%)، (1.63%)، (1.48%)، (0.86%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ويمكن ان نرجع سبب ذلك الانخفاض في الربحية خلال تلك السنوات الى حالات الحرب التي مر بها العراق وهذا ما أدى الى عدم ثقة الزبائن لايداع ودائعهم، ومن ثم الى عدم قدرة المصرف على استثمار الاموال في المشاريع التي تعود له بالربحية المناسبة ومن ثم لم تتمكن المصارف من تغطية الخسائر خلال ربحيتها في تلك السنوات.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل المالي لمؤشر مخاطر العائد والمذكورة في الجدول (5) على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الاتية:

- ارتفاع مؤشر مخاطر العائد لعدد من المصارف عن المتوسط العام للمصارف كافة، ولأعوام البحث جميعها والبالغ (3.44%) وهي كل من (مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار)، (مصرف اشور الدولي للاستثمار)، (مصرف الاتحاد العراقي)، (مصرف الشمال)، ونسب (4.62%)، (4.17%)، (3.68%)، (3.67%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب مما يشير إلى أن هذه المصارف قد حققت نسب مخاطر اقل من باقي المصارف في العينة.

- انخفاض مؤشر المخاطر لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام البالغ (3.44%) للمصارف كافة، ولأعوام البحث جميعها والبالغ (3.44%) وهي كل من (مصرف المنصور للاستثمار)، (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، (مصرف التجاري العراقي) ونسب (3.36%)، (2.59%)، (2.02%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب وهذا يشير إلى أن هذه المصارف معرضة لمخاطر اعلى من باقي المصارف.

الجدول 5: مخاطر العائد للمصارف عينة البحث

19.14	19.14	69.58	62.88	62.42	46.08	65.45	60.46	2019
40.88	40.88	39.86	56.40	36.33	50.78	49.38	51.62	المتوسط

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

2.4 الجانب الاحصائي للبحث

1.2.4 توصيف النموذج القياسي

إن مرحلة توصيف النموذج القياسي تتطلب تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وعليه سيتم التعبير عن هذه المتغيرات التابعة في النموذج وفقاً للمعادلات الآتية:

المتغير المعتمد الامان المصرفي ويرمز ب (y)

أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية سيتم التعبير عنها بالاتي:

- مخاطر الائتمان يرمز له اختصاراً بالرمز (x1).

- مخاطر السيولة (x2).

- مخاطر رأس المال يرمز له اختصاراً بالرمز (x3).

- مخاطر العائد ويرمز له رمز (x4)

- اجمالي المتغيرات المستقلة ويرمز له بالرمز (x)

وتمثلت عينة الدراسة بعدد من المصارف التجارية والتي بلغ عددها (7) مصارف والتي شكلت نسبة (29%) من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وقد غطت الدراسة بيانات نصف سنوية لسلسلة زمنية للمدة (2007- 2019) بالاعتماد على البيانات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي و البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية ، وتم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لغرض معالجة البيانات والتوصل الى النتائج والدراسة اعتمدت على الدالة اللاخطية (لوجارتمية) للمدة (2007-2019).

2.2.4 مشكلة التعدد الخطي

وهي اختبار يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة ووفقاً لاختبار كلاين ، فإن الارتباط المتعدد (التعدد الخطي) في حالة غير خطية عندما يكون مربع معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة اصغر من معامل التحديد للنموذج ، وفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطية في النموذج (محمد ، 2010: 222) ، والجدول (7) يوضح هذه الحالة إذ نلاحظ ان أعلى مربع معامل للارتباط

(26.84%) ، (26.04%) ، (22.04%) ، (19.18%) ، (19.14%)

على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب مما يشير الى قلة درجة الامان المصرفي بسبب المخاطر التي تتعرض لها المصارف خلال تلك السنوات.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل المالي لدرجة الامان المصرفي والمذكورة في الجدول (6) على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الآتية:

- ارتفاع مؤشر درجة الامان المصرفي لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وكافة اعوام الدراسة والبالغ (40.88%) وهي كل من (مصرف اشور الدولي للاستثمار) ، (مصرف الاتحاد العراقي) ، (مصرف التجاري العراقي) ، (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ونسب (56.40%) ، (51.62%) ، (50.78%) ، (49.38%) حسب الترتيب التنازلي للنسب بهذا هذه المصارف لديهم درجة امان اعلى من باقي المصارف في العينة.

- انخفاض مؤشر درجة الامان المصرفي لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام والبالغ (40.88%) للمصارف كافة ، ولأعوام البحث جميعاً وهي كل من (مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار) (مصرف الشمال) ونسب (39.86%) ، (36.33%) على التوالي بحسب ترتيب التنازلي للنسب.

الجدول 6: درجة الامان المصرفي للمصارف عينة البحث

المصارف	المصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	المتوسط
التجاري	الاتحاد	الاشغال	اشور	دجلة	المنصور	العراقي	العراقي	المتوسط
والاستثمار	والفرات	والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار	والاستثمار	المتوسط
2007	34.19	27.18	74.31	38.13	39.22	55.58	82.90	50.22
2008	32.76	18.04	67.23	33.25	36.97	44.79	59.70	59.70
2009	40.46	29.07	44.79	24.60	43.20	35.27	57.34	57.34
2010	46.31	34.62	57.39	17.06	54.93	27.13	49.13	49.13
2011	54.63	34.48	44.53	23.69	49.98	20.99	40.27	40.27
2012	48.80	47.03	19.58	17.16	63.65	30.84	61.45	61.45
2013	58.71	46.56	43.58	19.61	64.90	39.48	35.50	45.50
2014	63.30	77.38	38.74	22.33	62.16	42.88	31.91	31.91
2015	66.09	71.85	41.32	38.70	59.80	47.63	26.84	26.84
2016	66.52	64.78	41.44	50.63	67.42	23.18	26.04	26.04
2017	34.96	60.66	44.28	63.37	70.72	18.23	22.04	22.04
2018	63.87	64.86	96.83	61.38	57.42	62.58	19.18	19.18

يتضح من خلال الجدول (8) أنه حسب اختبار (LLC) أن متغيرات البحث تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى (Level)، ماعدا متغير (x3) مستقر عند فرق الاول.

في مصفوفة الارتباطات كانت بين مخاطر راس المال، ومخاطر السيولة وبقيمة (0.229)، ومن ثم فإن مربع أعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.052) فإنه أقل من قيمة (R) ومن ثم لا توجد مشكلة التعدد الخطي كما في الجدول (11).

4.2.4 تكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

بعد أن تم التحقق من اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في أنموذج الدراسة باستخدام اختبار (LLC) فإن نتائج هذه الاستقرارية تتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الأساسية الداخلة في الاموذج. وقد بين الجدول (9) تقدير التكامل المشترك باستخدام اسلوب (Pedrone) لكشف واثبات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد اثبت التحليل وجود دليل يشير الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث كما أظهرت احصاءات اختبار Pedroni، أي انه من بين (9) اختبارا جزئي هناك (2) اختباران احتماليهما اقل من 5%، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، والتي تثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، ومن ثم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابهًا.

5.2.4 تحليل علاقة التأثير بين متغيرات البحث

بعد التعرف على العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع يتم تقدير المتغيرات باستخدام نماذج Panel الثلاثة، وهي أنموذج الانحدار التجميعي (PRM)، وأنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وأنموذج التأثيرات العشوائية (REM) وكلائي:

الجدول 9: ملخص نتائج التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: Y X1 X2 X4				
Date: 11/22/20 Time: 06:18				
Sample: 2007 2019				
Included observations: 91				
Cross-sections included: 7				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Weighted			
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.149994	0.8749	-1.266587	0.8973
Panel rho-Statistic	0.932093	0.8244	0.987292	0.8383

الجدول 7: العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق مصفوفة الارتباط

المتغيرات المستقلة	مخاطر ائتمانية	مخاطر سيولة	مخاطر راس المال	مخاطر العائد
مخاطر الائتمان	1			
مخاطر السيولة	0.163	1		
مخاطر راس المال	-0.1143	0.229	1	
مخاطر العائد	0.016	-0.090	-0.137	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برامج Eviews10

3.2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تعد دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة مهمة في تطبيق الاقتصاد القياسي، وذلك باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة. إذ تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل البحث لاختبار استقراريها عبر الزمن من خلال اجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريها باستخدام اختبار Levin - LinChu بناء على اختبار Levin - LinChu تعتبر ان المتغيرات مستقلة إذا كان (prob<0.05) وفي هذه يتم رفض الفرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود استقرارية المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى استقرارية المتغيرات في المستوى. وياخذ (LLC) في الحسبان الاثار الثابتة والمقطعية والزمنية، ويختبر فرضية وجود عملية جذر الوحدة المشترك، ومن ثم يفترض أن معلمة المتغير المبطل للفترة واحدة تكون متجانسة عبر المصارف (-Baltagi, 2005: 240) كما في الجدول الاتي:

الجدول 8: ملخص نتائج لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

القرار	Common root - Prob(0.05) المتغيرات	
	Levin, Lin, Chu	
مستقرة عند المستوى	-6.38288	0.0000
مستقرة عند المستوى	-6.21987	0.0000
مستقرة عند المستوى	-2.16965	0.0150
مستقرة عند فرق الاول	-6.96435	0.0000
مستقرة عند المستوى	-4.27764	0.0000
مستقرة عند المستوى	-6.18496	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (0.73) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الباقى بين المتغيرات

الجدول 10: تأثير إجمالي المخاطر الغير النظامية في الامان المصرفي

Dependent Variable: Y				
Method: Panel EGLS (Two-way random effects)				
Date: 11/22/20 Time: 05:34				
Sample: 2007 2019				
Periods included: 13				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 91				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.012590	0.128538	-0.097947	22200.
C	46.97993	6.029012	7.792310	0.0000
Effects Specification		S.D.	Rho	
Cross-section random		6.113967	0.1153	
Period random		1.458855	0.0066	
Idiosyncratic random		16.87115	0.8781	
Weighted Statistics				
R-squared	0.000108	Mean dependent var	27.97023	
Adjusted R-squared	-0.011127	S.D. dependent var	16.77994	
S.E. of regression	16.87304	Sum squared resid	25338.26	
F-statistic	0.009594	Durbin-Watson stat	0.737745	
Prob(F-statistic)	2219500.			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.000537	Mean dependent var	46.46429	
Sum squared resid	28244.80	Durbin-Watson stat	0.667494	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Evies10

2.5.2.4 التأثير على المستوى الجزئي

تم احتساب معاملات الانحدار لمتغيرات المخاطر غير النظامية في الامان المصرفي وبحسب عينة البحث إذ بينت النتائج أن هناك علاقة تأثير معنوية عكسية بين مخاطر الائتان والامان المصرفي وعلى مستوى مصارف العينة ، إذ كانت قيمة المستوى المعنوي المحسوبة (0.04) وهي تقل عن المستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) ، وتبين قيمة (coefficient) الذي بلغ (-0.23) إلى أن ارتفاع مخاطر الائتان بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض الامان المصرفي بنسبة (-0.23)

Panel PP-Statistic	-2.226650	0.0130	-1.573684	0.0578
Panel ADF-Statistic	-1.393313	0.0818	-0.722071	0.2351

Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.286510	0.9889
Group PP-Statistic	-2.123115	0.0169
Group ADF-Statistic	-1.109991	0.1335

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.158	97.74323	97.74323	0.00	12
2	0.328	97.76437	94.60979	1.00	12
3	-0.177	210.2905	85.42812	7.00	12
4	0.590	27.39267	33.20299	1.00	12
5	0.087	48.32621	48.79328	1.00	12
6	-0.094	105.7112	23.43925	11.00	12
7	-0.237	70.63726	29.13147	11.00	12

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.133	99.67522	1	--	11
2	0.283	102.7182	1	--	11
3	-0.659	195.9589	1	--	11
4	0.326	19.10800	1	--	11
5	-0.015	52.01419	1	--	11
6	-0.860	67.58126	1	--	11
7	-0.737	62.04085	1	--	11

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Evies10

1.5.2.4 التأثير على المستوى الكلي

يتبين من النتائج المعروضة في جدول (10) إن للمخاطر غير النظامية تأثيراً معنوياً عكسياً على الامان المصرفي ، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.022) وهي قيمة تقل بكثير عن قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغة (0.05) ، ويبين قيمة (Coefficient) ان زيادة المخاطر غير النظامية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الامان المصرفي بنسبة (-0.012). وتكشف لنا قيمة (Pob F) البالغ (0.022) الى ملائمة الامتودج المستخدم ، وتشير قيمة (R²) إلى أن التغير في المخاطر غير النظامية يفسر حوالي (0.0108%) من التغير في الامان المصرفي ، وبين الجدول أن الامتودج لا يعاني من مشكلة الارتباط الباقى ، من خلال ما بينه

	C	62.92526	6.666518	9.439000	0.0000
Effects Specification					
			S.D.		Rho
	Cross-section random		12.24551		0.3979
	Period random		0.000000		0.0000
	Idiosyncratic random		15.06223		0.6021
Weighted Statistics					
R-squared	0.213477	Mean dependent var		15.44276	
Adjusted R-squared	0.173653	S.D. dependent var		15.74608	
S.E. of regression	14.31376	Sum squared resid		16185.81	
F-statistic	5.360506	Durbin-Watson stat		0.898553	
Prob(F-statistic)	0.000717				
Unweighted Statistics					
R-squared	0.019041	Mean dependent var		46.15167	
Sum squared resid	24907.43	Durbin-Watson stat		0.583914	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Evies10

5. الاستنتاجات

يمكن تلخيص الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بما يأتي:

- حداثة موضوع المخاطر غير النظامية وخصوصاً للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية إذ لا يوجد فهم شامل لطبيعة المخاطر التي تواجه المصارف، نظراً لعدم فعالية قسم إدارة المخاطر في المصارف على الرغم من الزام البنك المركزي العراقي المصارف كافة بوجود إدارة المخاطر فيها، في حين يؤخذ على البنك المركزي بعدم اصدار تعليمات خاصة بإدارة المخاطر غير النظامية التي تواجه المصارف بشكل عام وانعدامها.
- يعد موضوع دراسة درجة الامان المصرفي من أهم الموضوعات التي يجب ان تهتم بها المصارف بشكل واسع، لضمان استمراريتها في السوق المصرفي وإمكانيتها من المنافسة، وتحقيق أكبر قدر من الارباح.
- تتمثل الآثار الناتجة عن الامان المصرفي في مجملها عن زيادة الثقة بالمصارف، وارتفاع النمو الاقتصادي، وتحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية، خاصة في مجال التمويل.
- أظهر البحث ان من اهم العوامل المؤدية الى قلة درجة الامان المصرفي، هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لربائنها.

ويوضح الجدول (11) وجود علاقة تأثير معنوي عكسي لمخاطر السيولة في الامان المصرفي وعلى مستوى المصارف المبجوتة إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.00) وهي قيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث، والبالغ (0.05)، وتبين قيمة (coefficient) العلاقة العكسية بين المتغيرين إذ إن ارتفاع مخاطر السيولة بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض الامان المصرفي بنسبة (0.24%).

ووضح الجدول (11) عدم وجود علاقة بين مخاطر راس المال والامان المصرفي إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.21) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) ويمكن ان نرجع سبب ذلك الى امتلاك المصارف راس مال كبير ومن ثم عدم تعرضه لمخاطر راس المال، بسبب كفاية راس ماله لتغطية الخسائر المحتملة.

ويبين الجدول (11) وجود تأثير معنوي عكسي بين مخاطر راس المال والامان المصرفي وعلى مستوى المصارف المبجوتة، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.05) وهي قيمة مساوية لقيمة المستوى المعنوي الافتراضي للبحث والبالغ (0.05) وتبين قيمة (coefficient) العلاقة العكسية بين المتغيرين حيث ارتفاع مخاطر العائد بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض الامان المصرفي بنسبة (-0.86) وشارت قيمة (Prob F) التي بلغ (0.000) إلى ملاءمة النموذج المستخدم، ودلت قيمة (R²) على ان التغير في متغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العائد تفسر حوالي (21%) من التغير في الامان المصرفي، ويبين الجدول أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (0.66) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

الجدول 11: تأثير متغيرات المخاطر تغير النظامية في الامان المصرفي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.239720-	0.118107	2.029686-	0.0458
X2	-0.245626	0.059277	-4.143693	0.0001
DX3	0.049982	0.040277	1.240971	0.2183
X4	-0.869444	0.445117	-1.953294	0.0543

ويتطلب ذلك العمل على الالتزام بالانظمة والقوانين التي يحددها البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالنسب المالية ذات الصلة بالسيولة القانونية، والسيولة التجارية، ونسبة الائتمان المصرفي، ونسبة حقوق الملكية مقسومة على اجمالي الموجودات.

● العمل على تطوير ثقافة واليات التعامل مع المخاطر غير النظامية، وبيان خطورة غياب ذلك وما يترتب من انعكاسات سلبية على درجة الامان المصرفي.

● ضرورة توفر إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف، بحيث يغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها، ومن ثم يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الاعمال المصرفية.

● ضرورة قيام الإدارة المصرفية بمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على درجة الامان المصرفي مع متابعة إجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها.

● يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من قبل الإدارة المصرفية، وذلك بمراجعة السياسات والاجراءات، حتى تتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

● يجب على إدارة الائتمان ألا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر، بل يجب الاهتمام أيضاً بمعرفة اسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر تمكنت من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر، مما سيكون له تأثير بالغ الاهمية في نمو المصرف واستقراره.

● لكي يتمكن كل مصرف من إدارة السيولة بكفاءة، لابد أن يجدد مصادر الاموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية والامان، وتحديد الاجراءات اللازمة لحل أية تعارضات.

● ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والابحاث للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على درجة الامان المصرفي، والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادي السلبيات المتعلقة بها.

● تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الاهداف الاساسية للمصارف، وذلك لاحتياجها الى مستويات محددة من السيولة النقدية، لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها

● إن سوء إدارة فائض السيولة على مستوى المصارف العراقية، أثر سلباً في درجة أمانها، وذلك لان مصدر هذا الفائض يتمثل في الاموال غير المودعة لديه، ومن ثم تراكم هذه الاموال بدون استثمارها مقابل دفع فوائد عليها يؤثر سلباً في ربحيتها ومن ثم على درجة أمانها.

● تقود علاقات التأثير المعنوية العكسية بين المخاطر غير النظامية وبين درجة الامان المصرفي إلى الاستنتاج بأن قلة درجة الامان المصرفي جاء نتيجة مواجحة المصارف المخاطر الغير النظامية العالية.

● يتضح من العلاقة العكسية بين درجة الامان المصرفي ومخاطر الائتمان على ضرورة زيادة حقوق الملكية وتخفيض نسبة الاستثمار في الموجودات الخطرة.

● يستنتج من وجود علاقة عكسية بين درجة الامان المصرفي ومخاطر السيولة الى وجود مساعدة الاستدلال ان هناك انخفاضاً بنسبة الاستثمار في الاوراق المالية قصيرة الاجل نسبة الى اجمالي الودائع فضلاً عن ضرورة زيادة حقوق الملكية المتمثلة برأس المال والارباح المحتجزة واجمالي الاحتياطات خاصة الاختيارية منها.

● تعد كفاية رأس المال الممتلك ضرورية لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه، والمحافظة على مستوى الامان المناسب، إذ اشارت نتائج الدراسة بعدم وجود اثر مخاطر راس المال في درجة الامان المصرفي، وذلك لامتلاك المصارف نسبة كفاية راس المال المناسب لتغطية المخاطر المحتملة.

6. المقترحات

● ضرورة الحفاظ على مستويات مرتفعة وجيدة من الامان المصرفي في المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية، وذلك عن طريق زيادة رأس المال والاحتياطات، بحيث تزيد عن نسبة 12.5%، نظراً لدوره المهم في رفع مستوى الربحية والسيولة، وبمعنى اخر تعظيم ثروة الملاك، وحماية اموال المودعين الذين يمتثلون أهداف الامان المصرفي.

● توصي الدراسة بضرورة العمل على إيجاد نوع من التوازن بين الامان المصرفي وكل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر العائد

- ضرورة قيام إدارة المصارف بتنظيم ورش عمل ودورات تطويرية لموظفي المصرف لتوعيتهم وتنقيتهم لمفهوم واهمية واهداف المخاطر غير النظامية واشراكهم في الندوات والمؤتمرات التي تقام بهذا الخصوص للوصول الى مستوى عال من الإدراك والفهم لأهداف واستراتيجية المصرف والتطبيق الكفوء لسياسته.
- الاهتمام باستثمار أموال المساهمين وموجودات المصارف كافة بالشكل الذي يسهم في تعظيم العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ، وبحي وجودها واستمرارها ، أي السعي لتعظيم عوائد المصرف نظراً لدورها المهم في رفع مستوى الامان المصرفي في بيئة الاعمال العراقية.
- إيجاد الحلول اللازمة والسريعة لتوظيف فائض السيولة المتراكمة لدى المصارف العراقية.
- كلما زاد حجم رأس المال في المصرف إزدادت ثقة الزبون به لذلك يتوجب على المصارف الاعتماد على رأس مال كافٍ لتمويل الاستثمارات اللازمة ومواجهة المخاطر المصرفية في نشاطه.
- ينبغي لإدارة المصارف ان تعمل على تحقيق أقصى ربحية لتغطية ما يتحمله من مخاطر فضلاً عن أن زيادة الارباح المحتجزة التي يعدها الزبون الركن الاساسي لضمان ودائعهم.

3.1.7 البحوث العلمية

1. حمزة ، بلغام و بن علي ، بلعوز ، 2019 ، العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الجزائري -دراسة قياسية (2003-2015) ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 10 ، العدد 1.
2. خريوش ، حسني علي و الزغبي ، خالد عبد العال و العبادي ، محمد عيسى ، 2004 ، العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الاردني دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد 18 ، / العدد 2.
3. عمران ، مجد ، 2015 ، أثر المخاطر المصرفية في درجة الامان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 37 العدد 1.
4. عياش ، ماهر و عبد الغني ، محمد و الحارس ، عبد الرحمن ، 2014 ، محددات كفاية رأس المال وتأثيرها على درجة الامان المصرفي - دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 1 ، العدد 36.
5. محمد ، رواء صالح ، 2010 ، استخدام انحراف الحرف (Ridge) لدراسة اثر بعض العوامل على المؤشر العام لسوق الاوراق المالية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية ، العدد 4 ، المجلد 12.

7. المصادر

1.7 المصادر العربية

1.1.7 الوثائق والنشرات الرسمية

1. تقارير الحسابات الختامية للمصارف عينة البحث من (2007-2019)
- أبو الحاج ، حسام إبراهيم حسين ، 2006 ، الفقه واصوله ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية .

2.1.7 الرسائل والاطارح الجامعية

1. بن بوزيان ، محمد و بن ساحة ، علي و مصطفى ، عبد الطيف ، 2014 ، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك - دراسة حالة البنوك المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 5 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر

4.1.7 الكتب

2. بن سليط ، احمد ، 2017 ، محددات الاستقرار المالي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2014 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة يحيى فارس بالمدينة.
3. جميلية ، سارة رحالي ، 2017 ، تقييم الامان المصرفي من منظور العميل -دراسة عينة من البنوك الجزائرية بولاية عين الدلفي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة.
4. الحجا ، جمانة نذير ، 2015 ، دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفية - الوضع الراهن في سوريا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق.
5. شاهين ، علي عبد الله و هبية ، مصباح صاح ، 2011 ، أثر إدارة المخاطر على درجة الامان المصرفي الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسلامية ، غزة.
6. علي ، سها سلجان ، 2011 ، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة تشرين ، سورية.
7. المبارك ، امين الرشيد ، 2005 ، أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني للفترة من 1999-2004 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة السودان.
8. محمد ، اليفي ، 2014 ، اساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف.
9. مصباح ، هبية مصباح محمود ، 2007 ، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة.
10. الياس ، ماهر جلال يعقوب ، 2005 ، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 1994-2003 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق.

4. Hemple , D ., 1999 , Bank Management: Text Cases , 5th , john wiley and son , Inc , N.Y.
5. Hischey , Mark & Games , H. pappas , 1998 , Fundamental of marginal economics , USA.
6. Limited.Rose , Petres S. & Hudgins , Sylvia C. , 2013 , Bank Managrment Financial Services , 9th Edetion , Mc Graw- Hill , inc, New York.
1. البديري ، حسين جميل ، 2003 ، البنوك مدخل اداري ومحاسبي ، مؤسسة الرواق ، الاردن ، عمان.
2. الجميل ، سرمد كوكب ، 2012 ، المدخل إلى الاسواق المالية: نظريات و تطبيقات ، الطبعة الثانية ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل.
3. حاد ، طارق عبد العال ، 1999 ، ادارة المخاطر ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر.
4. رمضان ، زيا و جودة ، محفوظ ، 2003 ، الانتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
5. الشمري ، صادق راشد ، 2013 ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
6. عيسى ، محمد حنا نقولا ، 2010 ، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، الطبعة الاولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
7. غنيم ، أحمد ، 1995 ، صنعة القرارات الائتمانية في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، مصر.

2.7 المصادر الانكليزية

7.2.1 Theses and dissertation

1. Ismal , Rifki , 2020 , The management of liquidity risk in Islamic banks: the case of Indonesia , Thesis submitted in fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy at Durham University , United Kingdom.

7.2.2 Journals & Researches

1. Al-Afeef, Mohammad Abdel Mohsen & Al-Taani, Atallah Hassan , 2017 , The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditionl Banks (2005-2016) , International Journal of Economics and Finance , Vol.9 , NO.9.
2. Kanchu , Thirupathi &Kumer , Manoj , 2013 , Risk Management in Banking sector- An empirical study , International Journal of Marketing Financial services & Management Research v0.
3. Kharush , H., Al-zube , K., & Al-Abadi , M., 2004 , Factor Affecting the Degree of Banking Safety in Jordan , Journal Ecinomics and Mngement , vol2., No 18., King Abdulziz University.

7.2.3 Books

1. Baltagi , BadiH.,2005, Econometric Analysis of panel Data , John Wiley & sons Ltd , 6th Edition , USA.
2. Casu , Barbara & Girardone , Claudia & Molyneux , Philip , 2006 , Introduction to Baking , 1st Edetion , pearson Education
3. Emeet J., Vaughan , 1997 , Risk management , John & Wily and sons inco , USA